14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

www.14october.com

صرف (162) مليون ريال لتنفيذ مشاريع مياه في الضالع

الضالع / سبأ:

اقر مجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة الضالع آلية صرف المبالغ المرصودة لتنفيذ مشاريع المياه في مديريات الضالع وقعطبة ودمت في البرنامج الاستثماري المركزي للعام الحالي البالغة (162) مليون ريال.

كما استعرض الاجتماع برئاسة المحافظ علي قاسم طالب، تقرير مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمحافظة محمد احمد البشطرة عن مستوى تنفيذ مشاريع المياه والإجراءات الهادفة لتسريع وتيرة انجازها وآلية صرف مرتبات الموظفين فيها للربع الأول من العام الجاري من بند الدعم المركزي.

وكلف الاجتماع لجنة برئاسة الوكيل المساعد للمحافظة احمد مثنى البلعسي لمتابعة ما تم اتخاذه من قرارات وتوصيات لتسيير العمل في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بدمت ورفع تقرير بالنتائج والإجراءات المتخذة بما يكفل رفع قدراتها للقيام بالأعمال المناطة بها على أكمل وجه.

وفي الاجتماع أكد المحافظ طالب ضرورة الإسراع في تنفيذ واستكمال المشاريع القائمة في مجال المياه وفقا لما هو مخطط وبما يخدم المناطق المستهدفة من هذه المشاريع. داعيا المجالس المحلية والمواطنين إلى التعاون مع الجهات المنفذة للمشاريع لانجازها في المواعيد المحددة.

اقتصاد محلي

إعداد/أمل حزام مدحجي

وكيل قطاع الخطط والموازنات المحلية في وزارة الإدارة المحلية لـ 14 أكتوبر:

إقامة وحدات إدارية لنظام الحكم المحلي على مستوى المحافظات والمديريات

الإدارة تستفيد من نسبة (5 ٪) المفروضة على قيمة الاستهلاك لمشتركي الهاتف الجوال

المطالبة برفع مستوى الدعم المركزي المخصص للوحدات الإدارية

أوضح الأخ / أمين المقطري وكيل قطاع الخطط والموازنات المحلية في وزارة الإدارة المحلية أن ابرز مفاصل الحكم المحلي في التعديلات الدستورية يعد بمثابة قانون القوانين ومنه تنبثق القوانين والسياسات العامة وكافة الأنظمة على المستوى الوطني، في ما يتعلق بالحكم المحلي موضحاً أنها تناولت تعديل خمس مواد وإضافة بعض منها حول إقامة وحدات إدارية لنظام الحكم المحلي على مستوى المحافظات والمديريات لتسيير شؤونها المحلية بنفسها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

أمين المقطري

لقاء/ أمل ....

صلاحية فرض رسوم محلية

وأكد في لقاء مع صحيفة (14 أكتوبر) أهمية أن تكون للوحدات الإدارية مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً ومتساوياً تتمتع به السلطة لاتخاذ القرار في الشؤون المحلية من خلال إدارة تنفيذية تعمل تحت إشراف ورقابة وتوجيه المجالس المحلية المنتخبة.. مؤكداً أن محافظي المحافظات يجب أن يكونوا منتخبين كمبدأ عام حسب قانون وشروط الانتخابات، وان تكون للوحدات الإدارية موارد مالية يحددها قانون يسمى (قانون الموارد المحلية)، وان يجري توظيف الموارد المحلية مع ما تقدمه الدولة لها من دعم مالي مركزي لتمويل الخطط والموازنات السنوية التشغيلية والاستثمارية، وان تمنح المجالس المحلية وفقاً للقانون صلاحية فرض رسوم محلية، وان يكون للوحدات الإدارية نظام مالي ومحاسبي خاص بها.

و قال وكيل قطاع الخطط والموازنات « انه من الضروري أن تتمتع الوحدات الإدارية بسلطة التوظيف وإدارة مواردها البشرية، وان تمنح المجالس المحلية صلاحية إصدار اللوائح التي تنظم أعمال الإدارة التنفيذية المحلية وعلاقاتها ببعضها، وان تنشئ الوحدات الإدارية شرطة محلية تتبع المجالس المحلية.

وأضاف أمين المقطري أن قطاع الموارد المالية المحلية يختص بممارسة المهام والاختصاصات حول اقتراح لوائح نمطية للوحدات الإدارية للاسترشاد بها في عمليات تحديد قيم وتنظيم تحصيل رسوم الخدمات المحلية، وتقييم مستويات وكفاءة تحصيل الموارد المالية المحلية وتقديراتها، وإعداد الدراسات والإحصاءات من واقعها، ودارسة تكاليف تحصيل الموارد المالية المختلفة وتقديم المقترحات بصورة تقلص من النفقات والجهد المبذول مع رفع حصيلة هذه المواد، وإبداء الرأي في مشاريع القوانين الضريبية وأثرها على المجتمعات المحلية.

واضاف « أن بحث العوامل المؤثرة في كفاية إدارة وتحصيل الموارد المالية المحلية من المهمات الرئيسية في القطاع، لتقديم الحلول والمعالجات اللازمة في متابعة تحصيل الموارد العامة المشتركة وتنظيم حساباتها وتوزيعها على الوحدات الإدارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في تحديد مقدار الدعم المركزي السنوي وتوزيعه على الوحدات الإدارية وفقاً للأسس والمعايير المعتمدة.

و قال إن «متابعة الأساليب والتشريعات الحديثة والدراسات في مجال الضرائب والرسوم المحلية خطوة مهمة، لتقديم مقترحات تطويرية سواء في الجوانب التشريعية أو الإدارية، وإعداد أوامر بإيقاف أي تعليمات أو قرارات تتصل بمخالفة التشريعات المنظمة للموارد المالية، وإعداد الدراسات في مجال نشاط القطاع وتقديم التقارير الإحصائية والنوعية والتقييمية، والقيام منفرداً بزيارة تفتيشية أو ضمن فرق التفتيش الميداني في الوزارة على أعمال

الوحدات الإدارية في مجال تحصيل وتوريد الموارد المالية وإعداد التقارير لكل من الوزارة والمجالس المحلية.

معايير التوزيع إحدى الخطط المستقبلية

من جانب آخر أشار الأخ / أمين الارحبي وكيل الموارد المحلية للإدارة المحلية بالوزارة إلى أن الإدارة تستفيد من نسبة 5 ٪ المفروضة على قيمة الإستهلاك بمشتركي خطوط الفوترة والدفع المسبق استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم(252) لعام 2010م حيث تمثل هذه النسبة المفروضة رافداً للموارد العامة المشتركة مؤكدا أن هذا المورد يعتبر من أهم الموارد المحلية التي تستند عليها الوحدات الإدارية لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية مثل المستشفيات والمدارس والطرقات وترميماتها التي تنعكس ايجابياً على رفع مستوى حصة أو نصيب الفرد من تلك الخدمات والمشاريع.

وأضاف وكيل الموارد المحلية انه يتم توزيع المورد وتحويله على الوحدات الإدارية بشكل عام وفقاً للعديد من المعايير الواردة في الفقرة (ج) من المادة (124) من قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000م والمتمثلة بالكثافة السكانية، ووفرة موارد الوحدة الإدارية أو شحتها، ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي، ونسبة الحرمان، وكفاءة أداء السلطة المحلية، وكفاءة الأداء في تحصيل الموارد المالية وسلامة إتقانها.

وقال الارحبي مستكملاً حديثه حول الخطط المستقبلية لتحسين مستوى الإيرادات « أن البحث عن مصادر أخرى لزيادة الموارد العامة المشتركة من خلال تحويل بعض الضرائب والرسوم المحصلة مركزياً إلى الموارد العامة المشتركة لرفد الوحدات الإدارية بتلك الموارد من خلال استخدام معايير التوزيع التي تعتبر إحدى الخطط المستقبلية لتحسين مستوى الإيرادات في الوزارة المحلية مناشداً الوزارة المالية برفع مستوى الدعم المركزي المخصص للوحدات الإدارية والعمل في البحث على معايير جديدة وتحسينها بالقانون من اجل تحقيق العدالة في توزيع الموارد العامة المشتركة والدعم المركزي، وتحديث بيانات المعايير المستخدمة في التوزيع وفقاً للإحصاءات الجديدة.

كما التقينا بالأخ/ محمد غالب الثلايا مدير عام الوجبات الزكوية الذي قال «إن المجتمع يستفيد من الموارد الزكوية المحصلة بموجب قانون الزكاة رقم (2) 1999 م وبحسب قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م من الحبوب، والقات، والمخضرات، والمواشي، وباطن عام، وباطن خاص، وباطن أفراد، والفطرة مؤكداً أن الاستفادة تتم من خلال تحصيل وتوريد الزكاة السالفة الذكر إلى حساب الإيرادات المحلية والإيرادات المشتركة على مستوى المحافظة بنسبة 50 ٪ على التوالي، وان ذلك ينعكس بدوره على التنمية المحلية في الوحدة الإدارية التي قامت بالتحصيل وباقي الوحدات الإدارية على مستوى المحافظة من مشاريع وبنية تحتية وغير ذلك.

نافذة

المتطلبات الأساسية لتطوير ميناء الحاويات في الحديدة

عمر أحمد الجرموزي

يعتبر ميناء الحديدة ثاني اكبر ميناء في الجمهورية اليمنية من ناحية الموقع الاستراتيجي و الميناء الأول من حيث المساحة المخصصة للتوسعة وللاستثمار حيث يعد مورداً اقتصادياً ومركز توزيع مهماً للمناطق الوسطى و الشمالية من البلاد حيث يستقبل ما يعادل 70 ٪ من الواردات.

و لعل ازدياد حركة التجارة العالمية في البحر الأحمر و توجهها إلى الحاويات يعود إلى سرعة النقل، فان الشركات الملاحية ازدادت المنافسة بينها ما أدى إلى التوسع في استخدام الحاويات لنقل البضائع وازدحام الطلب على النقل بالحاويات أدى إلى زيادة السفن المحملة بالحاويات من حيث الحجم و سرعة دوران العمل.

تحول الشركات الملاحية من شركات مساهمة في العمل إلى شركات تراقب العمل بحرص و حذر .. ما يجعلها أداة ضغط على الموانئ لكي لا تخسر عملاءها الحاليين والمستقبليين .

و قد أدى إلى محاولة مجلس إدارة موانئ البحر الأحمر اليمنية استقطاب الشركات و معرفة متطلباتها عبر الاجتماعات في الغرفة الملاحية و محاولة حل بعض المشاكل العالقة التي تطرحها الشركات الملاحية .

ولو نظرنا إلى ميناء الحاويات نجده يحتوي على رصيفين بطول 900 متر و كذا الساحات المخصصة لتشوين الحاويات و قد تم إضافة العديد من الآليات و هذا ما يؤكد جدية الإدارة القائمة على المؤسسة في تطوير ميناء الحاويات حيث تم زيادة كرينين جسريين ليضافا إلى قوة الميناء التشغيلية لتصبح خمسة كرينات و سوف يتم تدشين العمل على الكرينات الجسرية الجديدة خلال الربع الأول من عام 2011 إن شاء الله .

ويتميز ميناء الحديدة بانه يعتمد على موارده الذاتية في إدارة مشروعاته وأهمها إعادة تهيئة ميناء الحاويات لاستقبال البواخر العملاقة و ذلك عبر الخطوات التالية:-

1) إضافة رصيفين مع الساحات التابعة لها كمشروع مستقبلي والبحث جار عن ممولين دوليين عبر الوزارات المختصة مثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

2) إنشاء حوض استدارة بالإضافة إلى السابق و تعميق القناة الملاحية للميناء من عمق تسعة أمتار إلى أربعة عشر متراً و هذا المشروع في المراحل النهائية من الدراسة والدخول في حيز التنفيذ قريباً.

3) توسيع ساحات الحاويات و الاستفادة من المساحات الواسعة التي يتميز بها ميناء الحديدة.

4) إعادة تخطيط ساحات الحاويات لاستقبال الحاويات الترانزيت.

وما يجدر الإشارة إليه أن التمويل بالنسبة للمشاريع الاستثمارية سوف يكون ذاتياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و لا يزال البحث مستمراً عن شريك استراتيجي للمشاريع المستقبلية و يبقى الأمل كبير في قيادات المؤسسة و وزارة النقل لتحقيق هذه المتطلبات في اقرب وقت ممكن لكي تدخل في خضم المنافسة التجارية والملاحية .

مليار ريال كلفة مشاريع الطرق في ذمار حتى نهاية العام الماضي

ذمار / سبأ :

بلغ أطوال مشاريع الطرق الخارجية المنفذة بمحافظة ذمار حتى نهاية العام الماضي، ألفاً و 209 كيلو مترات، بزيادة 8 . 28 كيلو متر عن العام السابق، فيما بلغت المساحة التعاقدية لمشاريع الطرق الداخلية مليون و395 ألفاً و 874 متراً مربعاً، بزيادة 236 ألفاً و69 متراً مربع خلال العام الماضي.

في حين بلغت الكلفة الإجمالية للمشاريع المنجزة وقيد التنفيذ حتى نهاية العام الماضي نحو 54 ملياراً و 265 مليوناً و 979 ألف ريال منها 43 ملياراً و997 مليوناً و40 ألف ريال كلفة مشاريع الطرق الخارجية البالغ عددها 34 مشروعا، إلى جانب، مبلغ 10 مليارات و 268 مليون و 939 ألف ريال، كلفة مشاريع الطرق الداخلية البالغ عددها 10 طرقات.

وأوضح رئيس الوحدة الإشرافية لمشاريع الطرق بمحافظة ذمار المهندس مجيب الرحمن البحم لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الوحدة الإشرافية استكملت إجراء الدراسات والتصاميم لـ11 مشروع جديد في عدد من مديريات المحافظة، وإنزال مناقصات لتنفيذ مشروع طريق بني سواده / جربان مديرية وصاب السافل بطول 25 كيلو متراً إلى جانب رصف وسفلتة بعض شوارع مدينة ذمار المرحلة الثانية حيث سيتم مباشرة العمل في المشروعين خلال النصف الأول من العام الجاري.

وأشار البحم إلى أن الوحدة الإشرافية لمشاريع الطرق بالمحافظة نفذت خلال العام الجاري عدداً من

الأنشطة تتعلق بمتابعة سير العمل في المشاريع الجاري تنفيذها، ومتابعة المشاريع المتعثرة حيث تم تفعيل العمل في مشروع طريق (ريمة، المشرافة، وادي رماع) ومشروع طريق (بني أيوب، حلمة عبد الصمد). موضحاً انه تم وضع آلية لتفعيل العمل في مشروعي (الملعابة، مفرق الشرم) عتمة و مشروع طريق قفل الصياد (الذحلة) مديرية عنس، إلى جانب تنفيذ أعمال صيانة لعدد من الطرق فيما تم توفير مختبر خاص بالوحدة الإشرافية لأعمال الطرق حيث يعد الثاني من نوعه في الجمهورية ليتم إجراء الاختبارات للأعمال الترابية والخرسانية والأعمال الإسفلتية في مختبر الوحدة الإشرافية وهو ما يسهم في عملية ضبط الجودة في المشاريع الجاري تنفيذها ومتابعة ذلك أولا بأول فيما تم إعادة توزيع المهندسين حسب الكفاءة فيما تم الاستغناء عن ثلاثة من المهندسين المقصرين في أداء أعمالهم.

وفد مؤسسة (صلتك) القطرية يزور معاهد تدريبية في عدن

عدن / سبأ :

قام وفد مؤسسة (صلتك) القطرية برئاسة مدير إمكانية وصول الشباب للمهارات والتوظيف جو أجاروال و مدير المشاريع بشركة (بيرسون) الدولية للتدريب والتأهيل ديفيد كوكس، بزيارة للمعهد المهني بمديرية خور مكسر بمحافظة عدن .

وأوضح وفد المؤسسة القطرية أن زيارته للمعهد المهني بالمديرية يعد تمهيدا لتدشين مشاريع المؤسسة رسميا في محافظة عدن نهاية الشهر القادم من قبل عدد من الخبراء بتدريب المدربين في مجالات مختلفة للوصول إلى نخبة متميزة من الكفاءة التي ستعطي نتائج عصارات البرنامج للشباب.

وأشار إلى أن زيارته لمحافظة عدن تأتي في إطار الأنشطة الخاصة بالمؤسسة لتدريب الشباب والعمالة اليمنية في مجالات مختلفة لتأهيلهم للانخراط في أسواق العمل المحلية والإقليمية.

وتعرف الوفد خلال زيارته للمعهد الذي رافقه فيها وكيل محافظة عدن لقطاع الاستثمار وتنمية الموارد احمد الضلاعي، وممثل المؤسسة القطرية في اليمن الدكتور محمد الميتمي، من خلال مدير مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بعدن عبدا لله منصور بن سفاع ، على احتياجات المعهد الذي سيتم فيه تدشين برامج مؤسسة (صلتك) بعدن من تجهيزات تدريبية، والتجهيزات التي أعدت من اجل البدء في تنفيذ مشروع المؤسسة التدريبي

بالمعهد .

وقال بن سفاع ان المعهد سيكون جاهزا خلال الأيام القليلة القادمة من خلال انجاز الفصول الدراسية المعدة للتدريب والتأهيل والورش التطبيقية التي ستنعكس ايجابيا على المتدربين من الشباب لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم الفنية والمهنية لخلق فرص لهم محليا وخارجيا .

وأكد أن المكتب لديه عدد من المعاهد المهنية والتقنية التي تقوم بتأهيل الشاب في تخصصات مختلفة ورفد سوق العمل بمجالات مطلوبة.

كما قام وفد مؤسسة صلتك القطرية بزيارة مماثلة لمعهد (نيوهورايزن) للتدريب والتأهيل ومعهد الاتصالات السلكية واللاسلكية، تعرف خلالها على الآليات المتبعة في المعهدين بشأن تأهيل الشباب والكوادر في مجالات الحاسوب والاتصالات .

وأبدى الوفد إعجابه بما شاهده في المعهدين والمستوى المتطور الذي لمسه من قبل قيادتهما في الحرص على تأهيل وتدريب الشباب بكفاءة وقدرات عالية .. مؤكدا أن معهدي «نيوهورايزن» و«الاتصالات» يعتبران من المعاهد المتميزة سيتم النقاش حولهما ومحاولة إدراجهما في خطة مؤسسة صلتك في محافظة عدن.

ودعا وفد مؤسسة (صلتك) القطرية قيادة التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظة إلى الإسراع في تجهيز الورش التطبيقية للمتدربين، ورفع كشف بالاحتياجات الضرورية للمشروع.

بدوره اكد وكيل محافظة عدن أحمد الضلاعي استعداد قيادة محافظة عدن لتقديم أوجه الدعم لمشاريع المؤسسة الهادفة إلى تطوير مهارات الشباب وخريجي الجامعات ومساعدتهم في خلق فرص عمل جديدة مطلوبة في الأسواق المحلية والخارجية.

وأشار الضلاعي إلى أن المحافظة تمتلك قاعدة متميزة من المعاهد والمراكز التدريبية التي ستساعد المؤسسة في إنجاز مشاريعها وتحقيق أفضل النتائج المرجوه.

من جانب آخر قام وفد مؤسسة (صلتك) القطرية بزيارة سياحية لصهاريج عدن التاريخية تعرف خلالها على بعض المواقع التي تكتنزها المحافظة وتجذب إليها الزائرين من مختلف بلدان العالم.